الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية: قراءة في الحالة الجزائرية

الدكتور: كيـــــم سميـــــر
أستاذ محاضر "ب " – كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة العربي التبسي – تبسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة على المستوى النظري إلى توضيح مفهوم التسيير المحلى التشاركى، كما تحاول تحليل مقاربة الديمقراطية المشاركاتى كإطار ودعامة للتسيير المحلى الفعال، أما على المستوى الممارساتى فقد تم تحليل الأدوار التشاركية والرقابية لمنظمات المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية في الجزائر، وصولا إلى أهم التحديات المعيقة لفعالية دور المجتمع المدنى فى التسيير المحلى التشاركى. وقد تم فى هذه الورقة البحثية الإعتماد الإشكالية التالية:إلى أي مدى يمكن لمؤسسات المجتمع المدني فى الجزائر أن تقوم بأدوار جديدة تتواءم مع الطابع المشاركاتي في تسيير الإدارة المحلية؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن لمنظمات المجتمع المدنى دور مهم فى التنمية المحلية، إضافة إلى دوره فى مكافحة الفساد على مستوى الإدارة المحلية، غير أن هناك العديد من المعيقات البنيوية والوظيفية التي تعيق فعالية دور منظمات المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية في الجزائر.

Astract :

This study aims at the theoretical level to explain the concept of participatory local governance, also try to analyze the participatory democracy approach as a framework of the effective local governance. At the practical level has been analyzed the participative and regulatory roles of civil society organizations in local management in Algeria. Finally explain the most obstacles of the effective roles of civil society in participatory local governance. This research paper discuss the following problematic: To what extent can civil society organizations in Algeria can play new roles conform the participatory character of local governance? It result the important role of civil society organizations in local development, also its role anti-corruption, even that there are many structural and functional obstacles reduce the effective role of civil society organizations in local governance in Algeria

مقدمة:

تقدم منظومة الحوكمة كإطار وفلسفة جديدة للتسيير العديد من الآليات والإجراءات التي من شأنها تحسين منظومة الحكم بشكل عام على مختلف المستويات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

في هذا السياق يتطلب التسيير الجيد للحكم إيجاد مؤسسات إدارية فاعلة وقادرة على تحقيق منطق الفعالية والمشاركة سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وعليه فإن تسيير وفعالية الإدارة المحلية يتطلب إشراك مختلف الأطراف الفاعلة، والتي تتقدمها مؤسسات المجتمع المدني، حيث يمكن أن تلعب دورا رقابيا ، وتشكل وسيطا بين الإدارة المحلية والمواطن.

بالإنتقال إلى التجربة الجزائرية في مجال تسيير الإدارة المحلية يلاحظ حداثة التوجه نحو إنفتاح مختلف مؤسسات الإدارة المحلية نحو مؤسسات المجتمع المدني، وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى توصيف واقع إسهام ومشاركة المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية في الجزائر، وكذا آليات تفعيل وتطوير أدواره في ظل الظروف الحالية الراهنة.

بناء على ما تقدم سيتم معالجة مضمون هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر أن تقوم بأدوار جديدة تتواءم مع الطابع المشاركاتي في تسيير الإدارة المحلية؟**

لتفكيك هذه الإشكالية سيتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالمقاربة التشاركية في التسيير المحلي؟
- ما هي أهم التحديات المعيقة لفعالية دور المجتمع المدني في الإدارة المحلية في الجزائر؟

لمناقشة هذه الإشكالية ووضعها في مستوى التحليل سيتم إختبار الفرضيات التالية:

- كلما زادت مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية كلما ساهم في تفعيل الإدارة المحلية التشاركية.
- كلما إتسمت طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والإدارة المحلية بالإنغلاق كلما تراجعت فعالية الإدارة المحلية.

وسيتم معالجة هذه الإشكالية وفقا للمحاور التالية :

أولا: مقاربة مفاهيمية للإدارة المحلية التشاركية

ثانيا: تحليل البنية المؤسساتية لهيئات المجتمع المدني في الجزائر

ثالثا: الأدوار الرقابية والمشاركاتية لمؤسسات المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية الجزائرية

رابعا: التحديات التي تعيق فعالية دور المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية الجزائرية

أوّلا: مقاربة مفاهيمية ونظرية للتسيير المحلي التشاركي

لقد أفرزت التحولات الجديدة التي شهدها مفهوم الدولة منظورات جديدة تقوم على أساس تجاوز منطق الدولة في تسيير الإدارة المحلية و الإنتقال إلى الطرح المشاركاتي القائم على علاقة إعتماد متبادل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بناء على ذلك سيتم في هذا السياق توضيح أهم المفاهيم والأطر النظرية الجديدة المرتبطة بتسيير الإدارة المحلية وفقا لمنطق التشاركية.

1 مفهوم الحوكمة المحلية الرشيدة :

يعد مفهوم الحوكمة من بين المفاهيم الواردة ضمن إطار كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر، فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع السياسات المختلفة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني، ونتيجة لذلك حدث الإنتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المنتخبة **Local Government** إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية **Local Governance**.([1])

يرى Anwar Shah أن الحوكمة المحلية:" لا تتضمن مجرد توفير الخدمات المحلية وإنما تستلزم أيضا الحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للسكان المحليين عبر توفير البيئة المناسبة للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني الفعال وتسيير السوق المحلية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة من أجل زيادة رفاهية السكان."([2])

يتضح من خلال هذا التعريف أن الحوكمة المحلية هي مفهوم شامل ومتعدد الجوانب، إضافة لكونه يقوم على منطق المشاركة لمختلف الفواعل المرتبطة بسياق الإدارة المحلية.

كما يعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الحوكمة المحلية بكونها:" مجموعة العمليات التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة وتطبيقها، وهي نتيجة التفاعلات والعلاقات الشبكية بين مختلف الفواعل الإجتماعيين(الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) التي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي تتم بها تسيير الشؤون المحلية."([3])

يركز هذا التعريف على أن الحوكمة المحلية أشمل وأوسع من مفهوم الحكومة أو الحكومة الجيدة والتي تتعلق بكيفية تقديم الخدمة وإدارة الخدمات وتنظيمها في إطار النظم السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية.([4])

وتعرف الحوكمة المحلية على أنها:" إستخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية".(5)

بناء على ما تقدم من التعاريف يمكن تقديم التعريف الآتي للحوكمة المحلية: مجموعة من العمليات والآليات الهادفة لتحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع، نظرا لكونها نسقا من المؤسسات المجتمعية الممثلة لجميع الأطراف والفئات، وذلك وفقا لمنطق المساءلة والشفافية والمشاركة بواسطة المؤسسات بما يتوافق ويتواءم مع مقتضيات الديمقراطية التشاركية.

2- مقاربة الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية:

2. 1: مفهوم الديمقراطية المشاركاتية :

يعد مفهوم التشاركية paternership من المفاهيم الجديدة التي أصبحت متبادلة في السياقات الاقتصادية و الإدارية بحكم تعقد علاقات السوق، ليشير إلى علاقة قانونية بين منظمات شريكة، و قد إتسع هذا المفهوم ليشمل مؤسسات مدنية، فهو صيغة بديلة أفرزتها السياسات التي حلت محل الدولة الراعية providence state والتي تقوم على مقاربة الاعتماد المتبادل بين مؤسسات المجتمع المدني و الدولة، بغرض تحقيق مصلحة عامة مشتركة (النفع العام). (6)

في هذا السياق ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية كأحد المنظورات الجديدة في دراسة الإدارة المحلية، وعليه سيتم التطرق لبعض التعاريف المقدمة للديمقراطية المشاركاتية كالآتي:

- تعرف الديمقراطية المشاركاتية على أنها:" أحد منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد إحتياجاتهم وأهدافهم وإلتزاماتهم ، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في عين الإعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية."(7)

- كما تعرف الديمقراطية المشاركاتية على أنها:" عملية صنع القرار الجماعي والتي تجمع كل من عناصر ومكونات الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، حيث تمكن المواطنين من إتخاذ قرار حول المقترحات السياسية، وتمكن الناخبين من مراقبة أداء السياسيين من خلال مقارنة مقترحات المواطنين مع السياسات الفعلية، ونتيجة لهذا النظام يتمكن المواطن من المساهمة في السياسات وتحديد الأولويات الإجتماعية."(8)

بناء على ماتقدم من التعريفات يمكن القول أن الديمقراطية المشاركاتية تهدف بالأساس إلى تحقيق ما يلي:

-جعل المؤسسات الديمقراطية أكثر إدماجية.

- توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية عبر تعظيم و تفعيل مشاركة كل المواطنين في صنع القرارات من دون الإعتماد الكلي على النواب المنتخبين أو اختزال الديمقراطية في عملية الاقتراع.(9)

2.2. الديمقراطية المشاركاتية كمقاربة تحديثية للإدارة المحلية:

إن التركيز على دور الديمقراطية المشاركاتية في الإدارة المحلية الحديثة، يستوجب التركيز على بعدين مهمين في هذه العلاقة:

البعد الأول: العلاقة بين المؤسسات الديمقراطية التمثيلية المحلية ومؤسسات الديمقراطية التمثيلية.

البعد الثاني: هناك مجموعة من القضايا حول الإتجاهات المبتكرة في تقديم الخدمات المحلية وعلاقتها بالديمقراطية المشاركاتية.(10)

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حقّ المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية، ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي "البلدية وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، و إقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، و الإنفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كلّ من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من مجالس الأحياء والشباب والنوادي والجمعيات وغيرها، وهي عمليات ترسي قيم التخلّي السلطويّ عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار.(11)

في ذات السياق تؤكد معظم الأدبيات السياسية والإجتماعية بدورها في الوقت الحاضر على محورية الديمقراطية المشاركاتية كطريق لإشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي. وتتميز الديمقراطية المشاركاتية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية، وذلك بجكم أنها تساهم في تحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان ، وكذا المشاريع التي ينبغي الإهتمام بها، وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة وكذا فعاليتها.(12)

ثانيا: تحليل البنية المؤسساتية لهيئات المجتمع المدني في الجزائر

إن تحليل البنية المؤسساتية لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر يستوجب توضيح تأثير البناء المؤسساتي للنظام السياسي على هيئات المجتمع المدني، ومن ثم توضيح أبرز مكونات المجتمع المدني.

1 العلاقة الوظيفية بين بنية النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر:

ترتبط فعالية منظمات المجتمع المدني عادة بطبيعة العلاقة الوظيفية مع النظام السياسي، ومن خلال تحليل واقعي لهذه العلاقة في ضوء التجربة الجزائرية نجد أن التحول الذي عرفه النظام السياسي الجزائري نحو التعددية سيعمل على دعم نشاط المجتمع المدني وتفعيله بإعتبار أنه وضع الأسس لقيام المجتمع المدني إنطلاقا من الأساس الإيديولوجي والقانوني والسياسي والإقتصادي كذلك، غير أن هذه العلاقة تميزت بالنمطية حتى عقب مرحلة الإصلاح والتعددية، والتي غلب عليها طابع التعبئة دون المشاركة الحقيقية والفعالة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.(13)

بناء على ما تقدم فإنه يمكن رصد مجموعة من العوامل المحددة لطبيعة العلاقة الوظيفية بين المجتمع المدني والنظام السياسي في الجزائر وأهمها:

- **حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة:** فالمجتمع المدني لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل إلا في بداية التسعينات مع إنفتاح الجزائر على التعددية، في مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

- **قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني :** تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها بإستقلالية.

- **الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني :** تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، وضعف والقيود على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها . فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات مثلا إزاء الدولة ، تسمح لهذه الأخيرة يفرض استراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات، وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية، بدل العلاقة الإيجابية، في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المنخرطين(14)

- **عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني:** فالنظام السياسي الجزائري، على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى، يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وقد ساهم إنعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن، بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء، ومتى تشاء، وتقوم بسحبها إذا توفر لها إعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة.(15)

2 مكونات المجتمع المدني في الجزائر:

شهدت الجزائر منذ التسعينيات ميلاد عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني التي توجهت مجالات تدخلها و اهتمامها نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن المحيط و البيئة، اللغة الأمازيغية، جمعيات مهنية؛ إلا أننا لا نلمس الوجود الفعلي لهذه الجمعيات التي صارت غالبيتها لا تحسن إلا إستنزاف أموال الدولة حيث إن بعضها لا يزال يتخبط في العديد من المشاكل و ينتظر الحل منذ سنوات، و أحصت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستويين الوطني و المحلي،حسب عملية جرد أعلنت نتائجها في12 جانفي 2012،من بينها92627 جمعية محلية و1027 جمعية و طنية،نصف هذه الجمعيات أوقفت نشاطها أو لا تملك القدرة على النشاط.(16)

أما بخصوص طبيعة منظمات المجتمع المدني في الجزائر فقد ظهرت العديد من الهيئات الممثلة لمختلف الفئات الاجتماعية و منها: النقابات المستقلة المتمثلة للنخب المستنيرة في المجتمع (أساتذة جامعيون، أساتذة ثانويون، أطباء) و منظمات نسائية و جمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات الثقافية والجمعيات التطوعية، فضلا عن ميلاد العشرات من الأحزاب السياسية، التي تعدى عددها الستون حزبا، وآلاف الجمعيات.(17)

و صنفت وزارة الداخلية الجزائرية الجمعيات الوطنية إلى 32 جمعية وطنية لقدماء التلاميذ و الطلبة، و 7 منظمات حقوقية، على رأسها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، و الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، و المنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب.(18)

ثالثا: الأدوار الرقابية و المشاركاتية لمؤسسات المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية الجزائرية

فرضت طبيعة التحولات السياسية والإدارية التي شهدتها الإدارة المحلية في الجزائر عدة تطورات ألزمت منظمات المجتمع المدني في لعب أدوار جديدة وفاعلة في هذا المجال، وعموما يمكن رصد هذه الأدوار على مستويين: المستوى الأول يتعلق بالدور المشاركاتي، والمستوى الثاني يتعلق بالدور الرقابي، وسيتم توضيح هذه الأدوار من خلال مايلي:

1 الدور المشاركاتي للمجتمع المدني في التنمية المحلية:

إن توضيح الدور المشاركاتي للمجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر يقتضي تحديد مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، إضافة إلى تحديد الآليات اللازمة لتعزيز وتفعيل هذه المشاركة وذلك على النحو التالي:

1.1: مظاهر مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية:

يعد المجتمع المدني فاعلا أساسيا للنهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية و تأكيد الفاعلية السياسية Political Efficacy للمواطن، خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات و متطلبات المجتمع المحلي،

نظرا لاحتكاكه بواقع المواطن و قدرته الفعالة على متابعة و صياغة و تنفيذ المبادرات التنموية التي تحل مشاكل المجتمع، و مساهمة المجتمع المدني الهامة في تثقيف المجتمع بقضاياها لتي تقترب من واقعه، ودعم التدبير العقلاني للموارد و المشاريع التنموية في إدارة الشؤون المحلية من خلال إظهار الأنماط التسييرية الأكثر تفضيلا The most Preferential لدى المواطن.(19)

وعموما يمكن رصد أهم مظاهر مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال ما يلي:

- **آلية التطوع كدعامة للتنمية المحلية:**

تساهم آلية التطوع كأحد الوسائل المعتمدة من طرف منظمات المجتمع المدني في الجزائر في دعم التنمية المحلية وذلك من خلال مايلي:

- -المساهمة في خلق فضاءات نقية للعيش.
- -مساعدة السلطات المحلية في مجال قيامها بأعمال النظافة والتطهير وإيجاد المساحات الخضراء وغيرها، وهذا العمل من شأنه أن يرفع قدرة السلطات المحلية في جوانب أخرى تدفع بالتنمية وتخدم المواطنين.
- -العمل التطوعي يدفع بالسلطات المحلية إلى تجريب طرق جديدة لمقابلة إحتياجات المجتمع والتمهيد لنشاط محلي أشمل في مجالات العمل التي تطرق لها المتطوعون.
- العمل التطوعي يكمل العمل المحلي ويدعمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توصيلها.
- العمل التطوعي يوفر خدمات قد يصعب على الإدارة المحلية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.(20)

- **آلية المساهمة في التنمية المحلية عن طريق الدعم الخارجي:**

تعتبر تجربة برنامج دعم الإتحاد الأوربي للجمعيات الجزائرية في مجال التنمية من أهم الآليات التي إعتمدتها منظمات المجتمع المدني في الجزائر من أجل المساهمة في برامج التنمية المحلية ، وهو أحد البرامج الهادفة إلى تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر وتشجعها في المشاركة بفعالية في التنمية، وقد ساهم هذا البرنامج بشكل كبير في توجيه إهتمامات منظمات المجتمع المدني نحو التنمية المحلية حيث أن

معظم الجمعيات التي إستفادت من هذا البرنامج أعادت تكييف نشاطها و متطلبات التنمية المحلية، كما إستفادت الجمعيات المشاركة في برنامج التمويل و الكثير من الجمعيات الأخرى من برامج تكوينية في التسيير و إدارة الأعمال.(21)

- **آلية التوعية والتحسيس:**

نظرا لتزايد أهمية العمل الجمعوي و ضرورته، أصبحت السلطات المحلية تسمح بالتجمع و تساهم في عقد الندوات و الملتقيات التوعوية و التحسيسية للمواطنين من خلال تنظيمها في مقار و مراكز هي في الأساس مرافق عامة،فالكثير من النشاطات التي تنظمها دور الثقافة وبيوت تتم بالتنسيق مع الجمعيات الثقافية أو الدينية أو الصحية أو الجمعيات المهتمة بصفة عامة، كما أن هناك من الملتقيات و الندوات التحسيسية الخاصة بالنساء حيث تنظمها الجمعيات النسوية.(22)

2.2 آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

تقتضي الأدوار المهمة التي يقوم بها المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر ضرورة إيجاد عدة آليات من أجل تفعيل هذا الدور، ويمكن إيجاز هذه الآليات من خلال ما يلي:

-إرساء ثقافة الشأن العام التي ستسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغالب، بأن المال العام هو مال سائب (لا صاحب له)، أو هو مال الغير، هذه الثقافة الجديدة ستسمح بإندماج المواطن في العملية التنموية عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيض التوترات الاجتماعية، و تؤدي إلى إكتساب المصداقية و التأييد للمجهود التنموي الذي يهدف إلى تحقيق حاجات الفئات الإجتماعية (تنقل المسؤولين لمعاينة المشاريع واللقاء بالقيادات المدنية واستقبال المواطن و التكفل بانشغالاته).

- المكاشفة والمحاسبة و الشفافية، وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة الشأّن العام، و إبراز الأهداف المتوخاة من مجهود التنمية المحلية، التي تتواصل مع التنمية الوطنية الشاملة.

- تنمية وتوسيع فضاءات الحوار و النقاش المحلي حول القضايا الحياتية اليومية و المشتركة للمواطنين ، مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية و تجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها.

- إعتماد مبدأ المرافقة بهدف إزالة العراقيل الإدارية، والاطلاع على سير تنفيذ المشاريع عن كثب.(23)

2 الدور الرقابي للمجتمع المدني في مكافحة الفساد في الإدارة المحلية:

إضافة إلى الدور المشاركاتي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، تساهم هذه المنظمات في أدوار رقابية مهمة في تسيير الشأن المحلي، وعليه سيتم توضيح أهم مظاهر رقابة منظمات المجتمع المدني

في مكافحة الفساد في الإدارة المحلية، وتحديد أهم الآليات اللازمة لتفعيل هذا الدور وذلك على النحو التالي:

2. 1: مظاهر رقابة المجتمع المدني في إطار مكافحة الفساد في الإدارة المحلية:

يعتمد المجتمع المدني في دوره الرقابي في إطار مكافحة الفساد على مجموعة من الآليات وهي كالتالي:

أ - المساهمة في اتخاذ القرار :

من أجل إضفاء مزيداً من الشفافية، يلعب المجتمع المدني دورا هاما في مكافحة الفساد والوقاية منه ، وذلك من خلال مشاركة الهيئات الحكومية في اتخاذ القرار، وكذلك إشراك المواطنين في تسيير شؤون العمومية وإشراكهم في تحمل المسؤولية، ومن ثم تمكينهم من الإطلاع عن قرب على المعلومات المتعلقة بالميزانية ومعرفة كيفية صرف الأموال العامة .

ب – التحسيس :

إن فكرة المجتمع المدني أصبحت تقوم اليوم على مفهوم المواطنة، الذي يقتضي إشراك المواطن في تسيير الشؤون العامة، لذلك فإنه يستوجب أن يقوم المجتمع المدني بحملات للتحسيس ولشرح مخاطر جرائم الفساد وآثارها المدمرة على التنمية، والقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الأشخاص الضالعين فيه، وينبغي أن توجه هذه الحملات لفائدة الشباب من خلال وسائل الإعلام والاتصال، ومن خلال برامج تربوية وتعليمية تحذر من هذه المخاطر وتعرف بأسبابه وبآثاره السيئة والمدمرة .([24])

ج – الحصول على المعلومات:

من أجل إضفاء الشفافية في تسير الشؤون العامة ينبغي على هيئات المجتمع المدني وكذا وسائل الإعلام الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد ونشرها وتعميمها ، وتمكينها من ذلك ودور هذه الوسائل هام في كشف الممارسات المتعلقة بالفساد والمفسدين، وهذه مسؤولية حساسة وخطيرة لا تقل في أهميتها عن مسؤولية الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية في محاربة ومكافحة الفساد المالي والإداري، بل وأحيانا يأخذ دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري بُعدا اجتماعياً وسياسياً أكبر كونه ذا اثر أوسع وبعد شعبي وجماهيري مباشر وواضح مما ينعكس مباشرة في تأثيراتها على الساحة المحلية وبجميع أبعادها.ولكن ينبغي الإشارة إلى احترام الخصوصية عند نشر هذه المعلومات، ومراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم، وفي هذا الخصوص فإن على الدولة أن تضمن تيسير الحصول على المعلومات بصفة فعلية .

د - الرصد :

هو وسيلة فعالة تمكن المجتمع المدني من خلال فضح الممارسات الفاسدة، وتعبئة الرأي العام ويمكن للمجتمع المدني أن يقوم بمراقبة كيفية صرف المال العام وإبرام الصفقات، ومراقبة الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية، حيث نجد أنه في كثير من البلدان يقوم أصحاب المصالح الخاصة والأثرياء بابتزاز السياسيين وشراءهم بالمال .(25)

2.2: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

تتطلب فعالية الدور الرقابي للمجتمع المدني في مكافحة الفساد مجموعة من الآليات، ويمكن إيجازها من خلال ما يلي:

- **تعزيز وظائف الرقابة:** عبر تفعيل هيئات مراجعة الحسابات المستقلة، ضمان حرية وسائل الإعلام، تمكين تنظيمات المجتمع المدني. إضافة إلى عدد من الآليات المؤسساتية مثل :استقلالية القضاء وفعاليته، دورية الانتخابات ونزاهتها، وحكم القانون .

- **تغيير منظومة الحوافز:** من خلال القيام بتعيينات تستند إلى الجدارة والاستحقاق لا إلى الزبونية والمحاباة، ضمان حرية الوصول إلى المعلومة، تحصين الموظفين و المسؤولين من خلال نظام مناسب للرواتب والتعويضات والتأمين الاجتماعي .

- **تعزيز المنظومة القيمية:** عبر مدونات السلوك وتحفيز القيمين على تسيير الشؤون العامة للتقيد بمنظومة أخلاقية تضمن التساند للتنمية.(26)

رابعا: التحديات التي تعيق فعالية دور المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية الجزائرية

على الرغم من أهمية الأدوار التي تسهم بها منظمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية في الجزائر إلا أن هذه الأدوار محاطة بمجموعة من العوائق سواء تعلقت بمنظمات المجتمع المدني في حد ذاتها أو بطبيعة الجماعات المحلية، على ضوء ذلك سيتم تحديد طبيعة هذه المعيقات وذلك على النحو التالي:

1- المعيقات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني:

إن دراسة واقع منظمات المجتمع المدني في الجزائر يؤكد عدة معيقات مرتبطة بهذه المنظمات وأبرزها مايلي:

- **ضعف التمويل:** تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع. فإذا أخذنا في الإعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي

يواجهها نشاط الجمعيات . فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة.(27)

- **حداثة العلاقة مع السلطات المحلية:**

- لا زالت الجمعيات الجزائرية، التي تميزت بتنوع كبير في إهتماماتها و حتى إنتشارها الجغرافي بين مختلف مناطق البلاد و بين الريف و المدينة، تعاني من الكثير من الصعوبات في علاقاتها بالمؤسسات و الهياكل الرسمية الوطنية و المحلية.

- **عدم وجود الكفاءة القيادية:** إن معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية، بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية و لا حتى الثقافة الديمقراطية.(28)

- **تدخل الدولة في نشاط المجتمع المدني:**

يتضح ذلك من خلال عدم إحترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافه، ومحاولة العديد من أجهزة السلطة إحتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة، بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية .وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية.(29)

2 المعيقات المرتبطة بالإدارة المحلية:

إضافة إلى المعيقات المرتبطة ببنية مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر ، فإن هناك معيقات أخرى تحد من دور وفعالية منظمات المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية وأبرزها مايلي:

- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الإعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني، وهذا الإخفاء يعد عاملا سلبيا في وجه برامج وخطط وإستراتيجيات مكافحة الفساد.

- إنتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة إنحسار المد القيمي الأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم ترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية، وهو ما يستدعي ضرورة الدور التوعوي لمنظمات المجتمع المدني من أجل غرس هذه القيم.(30)

- عدم توفر الثقةالمطلوبةالمتبادلةوبمافيهالكفايةبينالجمعيات،وبينالمؤسساتوالجهاتالرسميةعلى المستويين الوطني و المحلي.

- الانغلاق المبرمج من قبل السلطات المحلية في كثير من مناطق الوطن، لذا إقتصر نشاطها منظمات المجتمع المدني على العمل التطوعي وحده، إضافة إلى غياب قنوات رسمية للتواصل مع منظمات المجتمع المدني وتقديم المشاريع و الإقتراحات الخاصة بها في إطار التنمية المحلية.(31)

النتائج والتوصيات:

لقد تم من خلال هذه الدراسة توضيح طبيعة الأدوار الجديدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية في الجزائر في ظل المقاربة التشاركية، وقد تم تقديم مقاربة مفاهيمية ونظرية للتسيير المحلي التشاركي، تضمن تحديد مفهوم الحوكمة المحلية، إضافة إلى تحديد معالم مقاربة الديمقراطية المشاركاتية في تسيير الإدارة المحلية، وفي سياق توضيح طبيعة أدوار المجتمع المدني تم التطرق إلى دور المجتمع المدني في التنمية المحلية كدور مشاركاتي ودوره في مكافحة الفساد كدور رقابي، وأخيرا تم توضيح طبيعة المعيقات التي تحد من فعالية دور المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية في الجزائر.

بناء على ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تشكل مقاربة الديمقراطية المشاركاتية إطارا ملائما لتفعيل دور مختلف الفواعل في إطار تسيير الإدارة المحلية والتي من بينها منظمات المجتمع المدني.

- يتمثل الدور المشاركاتي لمنظمات المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية من خلال عملية المساهمة في التنمية المحلية وذلك من خلال عدة آليات تنوعت بين المشاركة الشعبية والعمل التطوعي والتوعية و التحسيس.

- يتمثل الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية من خلال المساهمة في مكافحة الفساد، معتمدا في ذلك على عدة آليات تراوحت بين الرصد و التحسيس والمساهمة في إتخاذ القرار.

- بالرغم من الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في إطار تسيير الإدارة المحلية غير أن ضعف البنى التحتية لمؤسسات المجتمع المدني وغياب الروح القيادية وتدخل الدولة في نشاطها ساهم بشكل كبير في التقليل من فعالية دور هذه المؤسسات.

- غياب الإنفتاح لدى المؤسسات الإدارية المحلية ساهم في خلق عدة معيقات لتفعيل دور المجتمع المدني وأبرزها غياب قنوات رسمية للتواصل والتفاعل مع هذه المنظمات.

- يتطلب تفعيل دور المجتمع المدني في تسيير الإدارة المحلية عدة آليات أهمها إعتماد مبدأ الرقابة والمكاشفة والشفافية وتفعيل أساليب الحوار مع المنظمات المختلفة من أجل تعزيز المقاربة التشاركية.

المراجع :

1: بومدين طاشمة،"الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر". **مجلة التواصل.** العدد26(2010).ص29.

2 : Anwar Shah, **local governance in developing countries : Public sector governance and Accountability.** (Washington : world Bank publication.2006) p02.

3 : Alexandra Wilde and others. **A users guide to Measuring Local Governance**.(Oslo : UNDP Oslo Governance Centre ,2009) p05.

4 : Ibidem .

: بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 5.30

6: بلقاسم نويصر،" التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر". **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**. العدد14(جوان 2011).

7: صالح زياني،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر". **مجلة المفكر**. العدد4(أفريل 2009) ص58.

8 : EnriquetaAragones , Santiago Sa´nchez-Page´ s ," A theory of participatory democracy based on the real case of Porto Alegre".**European Economic Review.** Vol53.no1(2009) p01.

9 يونس موستيف" الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات إنبعات". **مجلة المستقبل العربي**. العدد440(أكتوبر 2015) ص 146.

10 :Jan Bucek , Brian Smith," New approaches to local democracy: direct democracy,

participation and the `third sector' '.**Environment and Planning C: Government and Policy journal.** Vol 18(2000) p08.

11: عصام بن الشيخ،" إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب". متحصل عليه: https://www.researchgate.net/...Bencheikh/...bn.../56a972e208aeae.. تم تصفح الموقع يوم: 12مارس2017. الساعة:18:00.

12: صالح زياني، مرجع سابق، ص 59.

13: سليمان أعراج" موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، في" المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية" ،صالح سعود محررا(

14: منير مباركية،" علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر". **مجلة دفاتر السياسة والقانون.** عدد خاص(أفريل 2011) ص 417.

15: المرجع نفسه.

16: عمر مرزوقي،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور". **مجلة المستقبل العربي.** العدد432(فيفري2015) ص38.

17: بلقاسم نويصر، مرجع سابق.

18: عمر مرزوقي، مرجع سابق، ص 38.

19: عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

20:عبد اللاوي عبد السلام، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**. مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013،2012) ص 142.

21: محمد الطاهر غزيز، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر**. مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011،2012) ص 50.

22: عبد اللاوي عبد السلام، مرجع سابق، ص144.

23: بلقاسم نويصر، مرجع سابق.

24: رضا هميسي،" دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد01(2009) ص 251.

25: المرجع نفسه، ص 252.

26: صالح زياني، مرجع سابق، ص 64.

27: صالح زياني، حجيج آمال،" إشكالية تفعيل المنظمات غير الرسمية في صناعة السياسة العامة في الجزائر". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد03(2010).

28: عبد اللاوي عبد السلام ، مرجع سابق، ص99.

29: صالح زياني، آمال حجيج، مرجع سابق.

30: بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 40.

: عبد اللاوي عبد السلام ، مرجع سابق، ص102. 31